

## مسألة قتل الجماعة بالواحد دراسة فقهية استدلالية مقارنة

### *Issue The group killed the One Doctrinal evidentiary comparative study*

Dr. Hamid Jassim Ghorabi د. حميد جاسم الغرابي<sup>(١)</sup>

#### المقدمة

المتأمل للتشريعات والأديان التي سبقت التشريع الإسلامي يرى أن مفهوم القصاص قد ورد في تلك التشريعات في صور متعددة ومختلفة، والتشريع الإسلامي أمضاه ووضع له شرائط وأحكام جديدة تتلائم مع فطرة الإنسان ونظرية الاستخلاف وتظهر أهمية الموضوع كونه متعلق بحياة المجتمع وأمنه واستقراره، فإن أمن الإنسان من الأولويات التي أكدت عليها التشريعات السماوية لاسيما في التشريع الإسلامي وقد دلت نصوص شرعية كثيرة سيتوافر البحث على هذه المسألة لأهميتها وخطورتها وحرمة دم المسلم وتظهر أهمية هذا البحث في الوقت الذي كثرت فيه الحوادث الأرهابية وبصور متعددة منها التفجيرات الجماعية ومنها الاشتراك في قتل الواحد مما تندی اليه جبين الإنسانية وفي مناظر تنم عن فهم سيء ومنحرف ومقصود لأحكام الإسلام والذي دفعني الى اختيار العنوان الجرائم البشعة التي يمارسها الارهابيون لاسيما الجرائم التي حدثت في مدينة الارهاب الفلوجة والتي اجتمع فيها شذاذ الافاق من أجل قتل انسان بريء أو جندي جاء ليدافع عن أرض العراق من دنس الارهابيين والقنلة هؤلاء الذين لا يرقبون في مؤمن إلا ولازمة فأحببت أن استعرض آراء الفقهاء في مسألة قتل الجماعة بالواحد ليعرف هؤلاء الارهابيون ماهو حكمهم ووضعهم أزاء قانون السماء الخالد القرآن الكريم والسنة النبوية وأن ما يعتقدون به من فكر ضال وعقيدة منحرفة هي بعيدة كل البعد عن تعاليم السماء وشريعة سيد المرسلين وأحببت أن يكون استعراض الاحكام مقارنا عند المذاهب الاسلامية جميعها لأبين أن هؤلاء الارهابيين لا يمثلون مذهب اسلاميا معينا بل هم مجموعة خارجة عن كل قيم وتعاليم الإنسانية والسماء فانظم البحث في مقدمة وثلاثة مباحث

---

١ - جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية.

تضمن المبحث الأول بيان شرعية القصاص في القرآن والسنة والمبحث الثاني بيان حكم قتل الجماعة بالواحد عند الامامية والمبحث الثالث بيان حكم قتل الجماعة بالواحد عند مذاهب السنة ومن ثم الخاتمة ومسرد لأهم المصادر والمراجع.

## Introduction

Meditator legislation and religions that preceded the Islamic legislation finds the concept of retribution has been reported in such legislation in a number of different images, legislation Islamic spent and put his tapes and new provisions fit with the encroachment of man and the theory of succession and show importance of the subject being related to the life of society and its security and stability, the human security priorities highlighted by heavenly legislation, especially in the Islamic legislation has many legitimate texts indicated will be available research on this issue to its importance and gravity and the sanctity of Muslim blood and show the importance of this research at a time when terrorist incidents abounded and images of multiple collective well bombings, including participation in the one killed, Tendy him the forehead of humanity in views reflect the understanding of the bad and the oblique and intentional with the provisions of Islam, which prompted me to choose the title heinous crimes practiced by the terrorists, especially crimes that have occurred in the city of terrorism Fallujah, where Hmaz prospects met in order to kill innocent people or troops came to defend the land of Iraq from the Conception terrorists, these murderers who Aergbon a believer and Azmh I loved to accept the views of scholars on the issue of the killing of the group through the One, to know these terrorists what their judgment and put them over the sky eternal law of the Koran Quran and Sunnah and Maiatkaddon by the thought of stray and doctrine perverted is a far cry from the teachings of the sky and the law of the messengers, and I liked that be a review of the verdicts, comparing the Islamic doctrines, all to show that these terrorists do not represent the Islamic doctrine certain, but they range beyond all the values and teachings of humanity and the sky Vantzm research at the forefront of the four topics included the first part, the definition of retribution and idiomatically language of the statement and the second section in the legitimacy of retribution in the Qur'an and Sunnah third section in a statement the group through the One rule killed at the front and the fourth section to explain the ruling group were killed when the One doctrines of the year and then the conclusion and a glossary of the most important sources and references.

## المبحث الأول: تعريف القصاص لغة واصطلاحاً

القصاص لغة: مأخوذ من قص أثره: أي تتبعه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَازْتَدَا عَلَىٰ أَثَرِهَا قَصَصًا﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا المعنى يتحقق في القصاص؛ لأن المجني عليه -أو ولي الدم- يتبع الجاني حتى يقتص منه، وقيل: مأخوذ من القص بمعنى القطع، يقال: قص شعره: أي قطعه، وهذا المعنى يلائم القصاص أيضاً؛ لأن المجني عليه -أو ولي الدم- يتبع الجاني حتى يقتله أو يجرحه -كما فعل- وفي كل قطع، كما أن القصاص ينبئ عن المساواة؛ لأن في كلا المعنيين اللغويين توجد المساواة.

والقصاص اصطلاحاً: هو أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجني عليه، فإن قتل قتل، وإن جرح جرح<sup>(٣)</sup>، إذا توافرت الشروط التي وضعها الفقه الإسلامي لذلك<sup>(٤)</sup>.

## مشروعية القصاص في الكتاب والسنة

لقد ثبت شرعية القصاص في الدين الإسلامي من الكتاب والسنة المعصومية، كما دل على ذلك سيرة النبي الأكرم -ﷺ- وأمير المؤمنين -عليه السلام-، حيث أجري القصاص في عصريهما وتحت ظل حكومتهم بأمرهما، ولا حاجة حينئذ إلى مثل الإجماعات المزعومة في هذا المضمار، إذ الفقيه البارع في استنباطه واجتهاده انما يرجع أولاً إلى كتاب الله المجيد، ثم إلى الاخبار الواردة عن الرسول الأعظم وأهل بيته الأطهار فهم أركان البلاد وساسة العباد وأمناء الرحمن وخلفاء النبي المختار -عليه السلام-. فهذه بعض الآيات والروايات الدالة على شرعية القصاص<sup>(٥)</sup>: قال تعالى في محكم كتابه ومبرم خطابه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْهِنَّ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ...﴾<sup>(٨)</sup> ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(٩)</sup> وغير ذلك من الآيات الكريمة، ولا يخفى ان معنى الكتابة في مثل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ هو الوجوب، كما في آيات الصوم والصلاة والجهاد: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>. فأوجب الله القصاص في كتابه الكريم، وأراد العرب - آنذاك - أن تأتي بقول يضاهي قول الله سبحانه، ولكن باؤوا بفشل وخيبة وأتى لهم ذلك؟، ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ

٢- الكهف: ٦٤.

٣- ويقال للقصاص: القود بفتح حين؛ لأنهم يقودون الجاني بقيد أو غيره لاستيفاء القصاص.

٤- حسن علي الشاذلي: الجانيات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون. ص ١٤٧.

٥- راجع الجواهر كتاب القصاص ج ٤٢ ص ٧.

٦- البقرة: ١٧٩.

٧- البقرة: ١٧٨.

٨- المائدة: ٤٥.

٩- الاسراء: ٣٣.

١٠- البقرة: ١٨٣.

١١- النساء: ١٠٣.

١٢- البقرة: ٢١٦.

هَذَا الْقُرْآنَ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ»<sup>(١٣)</sup>، فأراد الناس أن يتحدّوا القرآن العظيم، ولكن كان سعيهم في ضلال وجهودهم كالعهن المنفوش، وبقي القرآن الكريم معجزة الرسول الخالدة. فقالت الجاهلية العرب آنذاك أمام الآية الشريفة: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾: (القتل أنفى للقتل)<sup>(١٤)</sup>، ولكن أين هذا من ذاك؟ وأين الثرى من الثريا؟ فان قوله تعالى: (أخصر كلمة وأعَمَّ فائدة، لأن معناها إذ علم القاتل أنه إذا قتل قتل، فإنه سيكفّ عن القتل، فلم يقتل ولا يقتل، فصار حياة للجميع، وهي أخصر من قولهم، لان قولهم أربعة عشر حرفاً، وكلمة القرآن عشرة أحرف، ثم لفظ القتل متكرّر، وعذوبة اللفظ بينهما ما بين السماء والأرض)<sup>(١٥)</sup>، ودلالة القصاص على الحياة دلالة مطابقة بخلاف القتل أنفى للقتل فان دلالة على الحياة بالالتزام، والدلالة الالتزامية فرع من الدلالة المطابقة. كما أنه لا منافاة ولا تناقض بين القصاص وبين الحياة، فإن القصاص في الحقيقة والواقع حياة للمجتمع الإسلامي وبقاء النوع الإنساني وحفظ كيانه ووجوده. فشرعية القصاص في عالم الثبوت والإثبات مسلّمة ومفروغ عنه، انما الاختلاف في الشرائط وما شابه ذلك كما سيعلم إن شاء الله تعالى. وأما الروايات الشريفة فهذه نبذة يسيرة منها<sup>(١٦)</sup>: فعن الامام الباقر -عليه السلام- عن النبي -صلى الله عليه وآله-: (أول ما يحكم الله عز وجل فيه يوم القيامة الدماء فيوقف ابني آدم فيفصل بينهما، ثم الذين يلونهما من أصحاب الدماء حتى لا يبقى أحد من الناس بعد ذلك، حتى يأتي المقتول بقاتله يشخب دمه في وجهه، فيقول: أنت قتلتني فلا يستطيع أن يكتم الله حديثاً)<sup>(١٧)</sup>. ومر النبي -صلى الله عليه وآله- بقتيل فقال: من لهذا؟ فلم يذكر له أحد، فغضب ثم قال: (والذي نفسي بيده لو اشترك فيه أهل السماء والأرض لأكبهم الله في النار)<sup>(١٨)</sup>. وعنه -عليه السلام-: لو اجتمعت ربيعة ومضر على قتل امرئ مسلم قيدوا به<sup>(١٩)</sup>. وعن الامام الصادق -عليه السلام-: أنه وجد في ذؤابة سيف رسول الله -صلى الله عليه وآله- صحيفة، فإذا فيها مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم إن أعنى الناس على الله يوم القيامة من قتل غير قاتله وضرب غير ضاربه<sup>(٢٠)</sup>. وعنه -عليه السلام- أيضاً: في رجل قتل رجلاً مؤمناً قال: يقال له: مت أيّ ميّت شئت: إن شئت يهودياً وإن شئت نصرانياً وإن شئت مجوسياً<sup>(٢١)</sup>. وعنه -عليه السلام- أيضاً: لا يدخل الجنة سافل دم ولا شارب خمر ولا مشاء بنميم (ولا يزال المؤمن في فسحة من ذنبه ما لم يصب دماً حراماً قال: ولا يوفق قاتل المؤمن للتوبة)<sup>(٢٢)</sup>.

١٣- الاسراء: ٨٨.

١٤- وقيل: (القتل أوقى للقتل) بالواو والقاف ويروى (أبقى) بالباء والقاف.

١٥- راجع المبسوط لشيوخنا الطوسي (قدس سره) ج ٧ ص ٤.

١٦- راجع في ذلك وسائل الشيعة ج ١٩ ص ٩.

١٧- النوري: مستدرک الوسائل، ١٨/٢٠٧ ح ١٣.

١٨- النوري: المستدرک: ١٨/٢١١ ح ٥.

١٩- المستدرک، الباب الثاني من أبواب القصاص في النفس. وفيه: "لقد تم به" وليس فيه "امرئ".

٢٠- الحر العاملي: وسائل الشيعة: ج ١٩ ص ١٦ ب ٨ من أبواب القصاص في النفس ح ٤.

٢١- الحر العاملي: وسائل الشيعة: ج ١٩ ص ١٠ ب ٣ من أبواب القصاص في النفس ح ١.

٢٢- الحر العاملي: الوسائل: ٦/١٩.

وعن ابن مسلم سألت أبا جعفر -عليه السلام- عن قول الله عز وجل: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ (٢٣) - الآية - فقال: له مقعد لو قتل الناس جميعا لم يرد إلا ذلك المقعد. إلى غير ذلك من النصوص المشتملة على المبالغة في أمر القتل (٢٤).

فيتبين من تلك النصوص الشرعية حرمة إراقة الدماء وأنها توجب القصاص وأن حرمة دم المسلم من الأمور التي حرصت الشريعة الغراء على تأكيدها وأن لو اجتمعت الانس والجن على قتل مسلم لوجب القصاص منهم.

## المبحث الثاني: آراء فقهاء الإمامية في مسألة قتل الجماعة بالواحد

لو تماماً (٢٥) فريق من الجناة على قتل مسلم معصوم مطلقا هل يقتلون به جميعا جزاء اشتراكهم في جريمة القتل؟

قال السيد المرتضى في الانتصار: ومما انفردت به الإمامية القول: بأن الاثنين أو ما زاد عليهما من العدد إذا قتلوا واحدا فإن أولياء الدم مخيرون بين أمور ثلاثة: أحدها أن يقتلوا القاتلين كلهم ويؤدوا فضل ما بين دياتهم ودية المقتول إلى أولياء المقتولين، والأمر الثاني: أن يتخيروا واحدا منهم فيقتلوه ويؤدي المستبقون دية إلى أولياء صاحبهم بحساب أفساطهم من الدية فإن اختار أولياء المقتول أخذ الدية كانت على القاتلين بحسب عددهم. وخالف باقي الفقهاء في ذلك وإن اختلفت أقوالهم. فقال معاذ بن جبل وابن الزبير ودادود بن علي: إن الجماعة لا تقتل بواحد ولا الاثنين بواحد (٢٦).

٢٣- المائدة: ٣٢.

٢٤- راجع الجواهر ج ٤٢ ص ١٠. كما أجمعت الأمة الإسلامية وعلمائها على ذلك، كما يدل عليه حكم العقل (فإن الحكمة تقتضي شرعيته أيضا. فإن الطباع البشرية والأنفس الشريرة تميل إلى الظلم والاعتداء وترغب في استيفاء الزائد على الابتداء، سيما البوادي وأهل الجهل، العادلين عن سنن العقل والعدل كما نقل عن عاداتهم في الجاهلية، فلم تم تشرع إلا جزية الزاجرة عن التعدي والقصاص من غير زيادة ولا انتقاص، لتجراً ذوو الجهل والحمية، والأنفس السبعية على القتل والفتك في الابتداء، وأضعاف ما جنى عليهم في الاستيفاء، فيؤدي ذلك إلى التفاني، وفيه من الفساد ما لا يخفى، فاقتضت الحكمة شرع العقوبات الزاجرة عن الابتداء في القتل والقصاص المانع من استيفاء الزائد على المثل فورد الشرع بذلك لهذه الحكمة حسماً عن مادة هذا الباب، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾. من كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة تأليف الشيخ عبد الرحمن الجزيري ج ٥ ص ٢٤٥). وقد عنيت الشريعة الإسلامية بالمحافظة على دماء الناس عناية تامة، فهددت الجناة الذين يعتدون على دماء الناس تهديدا شديداً ويكفي في زجر المسلم الذي يؤمن بالله واليوم الآخر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ فإن في هذه الآية من الشدة ما تقشعر له جلود العتاة إن كانوا مسلمين. (المصدر نفسه ص ٢٥٠) وفي الهامش يذكر بعض الروايات من طرق العامة فراجع. وكذلك راجع كتاب المحلى لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ ج ١٠ ص ٣٤٢ و (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٦ ص ٢١٨. وكتاب (السنن الكبرى) للبيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ ج ٨ ص ١٥ باب أصل تحريم القتل في القرآن والسنة). وكتاب (سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) للشيخ محمد بن إسماعيل اليمني الصنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ ج ٣ ص ٤٧٣). وكتاب (فتح الباري) لابن حجر العسقلاني ج ١٢ ص ١٦٦. وكتاب (عمدة القارئ) للشيخ العيني (المتوفى سنة ٨٥٥ ج ٢٣ ص ٣٨). وكتاب (الأم) للشافعي ج ٨ ص ٣٤٣. وكتاب (البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) تأليف أحمد بن يحيى المتوفى سنة ٨٤٠ ج ٥ ص ٢١٤ طبعة سنة ١٣٦٨ مطبعة السنة المحمدية / مصر (والكتاب فقه وأصول على وفق المذهب الزيدي) فراجع.

٢٥- اجتمع وتعاون.

٢٦- المجموع: ج ١٨ ص ٣٦٩ المغني (لابن قدامة): ج ٩ ص ٣٦٦ الشرح الكبير: ج ٩ ص ٣٣٤ بداية المجتهد: ج ٢ ص

٤٣٢.

وقال باقي الفقهاء من أبي حنيفة وأصحابه والشافعي ومن عداهم: إن الجماعة إذا اشتركت في القتل قتلت بالواحد<sup>(٢٧)</sup> غير أنهم لم يذهبوا إلى ما ذهب الإمامية إليه من تحمل دية من زاد على الواحد ودفعها إلى أولياء المقتولين وهذا موضع الانفراد. والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة، ولأن ما ذكرناه أشبه بالعدل، لأن الجماعة إنما أتلقت نفسا واحدة فكيف تؤخذ النفوس الكثيرة بالنفس الواحدة؟ وإذا اتبعنا في قتل الجميع بالواحد الروايات<sup>(٢٨)</sup> المتظاهرة الواردة بذلك فلا بد فيما ذكرته الإمامية من الرجوع بالدية. وكلامنا في هذه المسألة مع من أنكر قتل الجماعة بواحد من داود بن علي ومن وافقه من معاذ<sup>(٢٩)</sup> وابن الزبير ومع باقي الفقهاء الذين ذهبوا إلى قتل الجماعة بواحد من غير أن يلتزم دية لورثة المقتولين. والذي يدل على الفصل الأول زائدا على إجماع الطائفة قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٣٠)</sup>، ومعنى هذا أن القاتل إذا علم أنه إن قتل قتل كف عن القتل، وكان ذلك أزجر له عنه، وكان داعيا إلى حياته وحياة من هم بقتله، فلو أسقطنا القود في حال الاشتراك سقط هذا المعنى المقصود بالآية، وكان من أراد قتل غيره من غير أن يقتل به شارك غيره في قتله فسقط القود عنهما. ومما يمكن معارضة من ذهب إلى هذا المذهب به ما يروونه ويوجد في كتبهم في خبر أبي شريح الكعبي<sup>(٣١)</sup> من قوله -عليه السلام- فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيارين، إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية<sup>(٣٢)</sup>، ولطفة (من) يدخل تحته الواحد والجماعة دخولا واحدا. ويمكن أن يستدل أيضا على من خالف في قتل الجماعة بواحد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣٣)</sup>، والقاتلون إذا كانوا جماعة فكلهم معتد فيجب أن يعاملوا بمثل ما عاملوا به القاتل. فإن قالوا الله تعالى يقول: ﴿النفس بالنفس﴾<sup>(٣٤)</sup> والحر بالحر<sup>(٣٥)</sup>، وهذا ينفي أن يؤخذ نفسان بنفس وحران بجر. قلنا: المراد بالنفس والحر هاهنا الجنس لا العدد، فكأنه تعالى قال: إن جنس النفوس تؤخذ بجنس النفوس، وكذلك جنس الأحرار، والواحد والجماعة يدخلون في ذلك. فإن قيل: إذا اشتركت الجماعة في

٢٧- داية المجتهد: ج ٢ ص ٤٣٢ الشرح الكبير: ج ٩ ص ٣٣٤ المجموع ج ١٨ ص ٣٦٩، المغني (لابن قدامة): ج ٩ ص ٣٦٦.

٢٨- الكافي: ج ٧ ص ٢٨٣، الفقيه ج ٤ ص ١١١ و ١١٥ و ١١٦ و ٥٢١٧ و ٥٢٣٠ و ٥٢٣٢، التهذيب: ج ١٠ ص ٢١٧ و ٢١٨ و ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥، الإستبصار: ج ٤ ص ٢٨١، الوسائل: ج ١٩ ص ٢٩.

٢٩- أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي المدني، أسلم في العقبة وصحب النبي -عليه السلام- شهد بدرا والمشاهد كلها، بعثه النبي -عليه السلام- إلى اليمن عاملا عليها ومعلما لأهلها، روى عن النبي -عليه السلام- وروى عنه عمر، وابنه عبد الله، وأبو موسى الأشعري، وأنس، ومسروق، مات سنة ١٧ هـ. -أنظر: الطبقات الكبرى ٧: ٣٨٧، الإصابة في تمييز الصحابة ٣: ٤٢٦ / ٨٠٣٧، رجال الطوسي ٢٧ / ٥، أسد الغابة ٤: ٣٧٦، تذكرة الحفاظ ١: ١٩ / ٨، تهذيب التهذيب ١٠: ١٦٩ / ٣٤٩.

٣٠- البقرة: ١٧٩.

٣١- اختلف أصحاب التراجم في اسمه فقال ابن حجر: أبو شريح الخزاعي الكعبي قيل اسمه خويلد بن عمرو، وقيل عمرو بن خويلد، وقيل عبد الرحمن بن عمرو، وقيل هاني، وقيل كعب المشهور الأول. أسلم يوم الفتح، روى عن النبي -عليه السلام- وعن ابن مسعود. مات بالمدينة سنة ثمان وستين، وقيل ثمان وخمسين. تهذيب التهذيب ١٢: ١٢٥.

٣٢- سنن الدارقطني: ج ٣ ص ٩٦ ح ٥٥ سنن البيهقي: ج ٨ ص ٥٢ مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٨٥، سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٧٢ ح ٤٥٠٤، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٢١ ح ١٤٠٦.

٣٣- البقرة: ١٩٤.

٣٤- سورة المائدة: الآية ٤٥.

٣٥- سورة البقرة: ١٧٨.

القتل فليس كل واحد من الجماعة منهم قاتلا وليس يجوز أن يقتل من ليس بقاتل. قلنا: كل واحد من الجماعة قاتل في حال الاشتراك ويطلق عليه هذا الاسم، فكيف ظننتم أنا لا نطلق أن كل واحد قاتل؟ فإذا قالوا فالقاتل لا بد له من مقتول فكيف يقولون في الجماعة؟ قلنا: مقتول الجماعة واحد وإن كان القتلة جماعة وكل واحد من القاتلين هو قاتل للنفس التي قتلها القاتل الآخر، ويجري ذلك مجرى جماعة حملوا جسما فكل واحد منهم حامل ومحمول الجماعة واحد وهو الجسم، وكذلك مقتول الجماعة المشتركين في القتل واحد، وإن كان فعل أحدهم غير فعل صاحبه، كما كان حمل كل واحد من حاملي الجسم غير حمل صاحبه وفعله غير فعله، وإن كان المحمول واحدا، وبيان هذه الجملة أن القتل إذا كان على ما ذكرناه في مواضع كثيرة من كلامنا هو نقض البنية التي لا تبقى الحياة مع نقضها، وكان نقض هذه البنية قد يفعله الواحد منا منفردا وقد يشترك الجماعة في نقض بنية الحياة فيكونون كلهم ناقضين لها ومبطلين الحياة، وهذا هو معنى القتل، فثبت أنه قد وجد من كل واحد من الجماعة معنى القتل وحقيقته فيجب أن يسمى قاتلا. ووجدت لبعض من نصر هذا المذهب أعني القول بجواز قتل الجماعة بالواحد كلاما سأل فيه نفسه فقال: إذا كان كل واحد من الجماعة قاتلا فينبغي أن يكون كل واحد منهم قاتلا لنفس غير النفس التي قتلها صاحبه. وأجاب عن هذا الكلام بأن قال: كل واحد من الجماعة قاتل لكنه ليس بقاتل نفس كما أن الجماعة إذا أكلت رغيفا فكل واحد منهم أكل لكن ليس بأكل رغيف. وهذا غلط من هذا القائل، لأن كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا في القتل قاتل كما قال، فلا بد أن يكون قاتل نفس فكيف يكون قاتلا وما قتل نفسا؟ غير أن النفس التي قتلها واحد من الجماعة هي النفس التي قتلها شركاؤه فالنفس واحدة والقتل مختلف كما قلناه في الجسم المحمول. وليس كذلك الرغيف لأن الجماعة إذا أكلت رغيفا فكلهم أكل، وليس كل واحد منهم أكل رغيف وإنما أكلت الجماعة الرغيف وكل واحد منهم إنما أكل بعضه لأن الرغيف يتبع بعض النفس لا يتبع بعض، كما أن حمل الجسم الثقيل لا يتبع بعض فما يحمله كل واحد من الجماعة هو الذي يحمله الآخر، وكذلك يجب أن يكون من قتله واحد من الجماعة إذا اشتركوا في القتل هو الذي قتله كل واحد منهم. وتحقيق هذا الموضع ليس من عمل الفقهاء، ولا مما يهتمون إليه لفقد علمهم بأصوله فلا يجب أن يتعاطوه فيفتضحوا. فإن قيل: قد ثبت أن الجماعة إذا اشتركوا في سرقة نصاب لم يلزم كل واحد منهم القطع وإن كان كل واحد منهم إذا انفراد بسرقة لزمه القطع فأى فرق بين ذلك وبين القتل مع الاشتراك؟ قلنا: الذي نذهب إليه وإن خالفنا فيه الجماعة إنه إذا اشترك نفسان في سرقة شئ من حرز وكان قيمة المسروق ربع دينار فصاعدا فإنه يجب عليهما القطع معا، فقد سوينا بين القتل والقطع وإنما ينبغي أن يسأل عن الفرق بين الأمرين من فرق بينهما. فإن قالوا: لما لم يجب على كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا في قتل الخطأ دية كاملة لم يجب عليهم قصاص كامل. قلنا: الدية تتبع بعض فيمكن تقسيطها عليهم، والقصاص لا يتبع بعض. فأما الكلام على من شاركنا من الفقهاء في قتل الجماعة بالواحد وانفرادنا عنه بذلك الترتيب الذي رتبناه فهو أنا نقول: هذه الجماعة إنما قتلت نفسا واحدة وإن اشتركوا في قتلها، وإذا أخذت الأنفس الكثيرة بتلك النفس على ما ورد به الشرع فلا بد مما ذكرناه من رد الدية على أولياء المقتولين حتى تخلص نفس واحدة بنفس واحدة، ويسلم مع ذلك جواز قتل الجماعة بواحدة. فإن قالوا: نرى من مذهبكم هذا عجا لا نرىكم توجبون قتل الجماعة بالواحد وتذهبون إلى أن هذا القتل مستحق لا محالة. وإذا كان قتلا مستحقا كيف

يجوز أن يؤخذ بإزائه دية؟ أوليس قتل الواحد بالواحد لما كان مستحقاً لم يكن فيه دية تعود على أحد؟ قلنا: هذا القتل وإن كان مستحقاً بمعنى أنه يحسن من ولي الدم أن يطالب به فغير ممتنع أن يكون الشرط في حسنه ما ذكرناه من إعطاء الدية، وأن تكون المصلحة اقتضت الترتيب الذي ذكرناه، فوجوه المصالح غير مضبوطة ولا محدودة. والزجر والردع عن قتل الجماعة للواحد على سبيل الاشتراك ثابت، لأنه لا فرق في زجر الجماعة عن الاشتراك في قتل الواحد بين أن يقتل به ولا دية راجعة على أحد وبين أن يقتل به مع رجوع الدية على الوجه الذي ذكرناه، أنه متى علم أنه متى قتل قتل واستحق القتل مع الانفراد والاشتراك كان ذلك أزر له عن القتل. فإن احتج من نفى قتل الجماعة بالواحد بما يروونه عن جوير عن الضحاك أن النبي -ﷺ- قال: لا يقتل اثنان بواحد<sup>(٣٦)</sup>. وهذا الخبر إذا سلم من كل قدح وتضعيف لا يرجع بمثله عن الأدلة الموجبة للعلم، وقد ضعفه أهل النقل وطعنوا على روايته، مع أن الضحاك روى عن النبي -ﷺ- مرسلًا. وقد تأوله قوم على أن المراد به أنه لا يقتل اثنان بواحد إذا كان أحدهما خاطئًا. ومما يقوي المذهب الذي إختصصنا به أنه لا خلاف في أن الواحد إذا قتل جماعة لم يكافئ دمه دماءهم حتى يكفني بقتله عن جماعتهم بل يقتل بواحد منهم وتجب الدية للباقيين فيجب في الجماعة إذا قتلت واحداً مثل هذا الاعتبار حتى يكونوا متى قتلوا به عاد على أولياء الباقيين الدية المأخوذة من قاتل الجماعة بالواحد، لأن دم الواحد لا يكافئ دم الجماعة ولا ينوب منها فكذا يكف في دم الجماعة والواحد<sup>(٣٧)</sup>. فإذا اشترك جماعة في قتل واحد معصوم الدم فإنهم جميعاً يقتلون به مع وجود الكفاءة بين القتلة والقتيل هذا عند فقهاء المذاهب الإسلامية، إن أراد ولي الدم القود، بعد أن يرد عليهم فاضل ديته عن جنايته<sup>(٣٨)</sup>. فلو اشترك ثلاثة في قتل واحد واختار وليه قتلهم أدى إليهم ديتين يقتسمونهما بينهما بالسوية، فنصيب كل واحد منهم ثلثا دية، ويسقط ما يخصه من الجناية وهو الثلث الباقي<sup>(٣٩)</sup>. ولو قُتل اثنان أدى الثالث ثلث الدية عوضاً عما يخصه من الجناية، ويضيف إليه الولي دية كاملة ليصير لكل واحد من المقتولين ثلثا دية، وهو فاضل ديته عن جنايته، ولأن الولي استوفى نفسين بنفس فبرّد دية نفس. ولو قُتل واحداً أدى الباقيان إلى ورثته ثلثي الدية، ولا شيء على الولي. (وإن فضل منهم) لقصور ديتهم عن دية المقتول، بأن كانوا عبيدين أو امرأة حرة وأمة وقتلوا رجلاً ونقصت القيمة عن الدية (كان) الفاضل من دية المقتول على ديتهم (له) أي للولي. والأصل في المسألة قبل إجماعنا الظاهر، المصرح به في الغنية وغيرها من كتب الجماعة<sup>(٤٠)</sup> الصحاح المستفيضة وغيرها من المعتمدة، ففي الصحيح: في رجلين قتل رجلاً، قال: (إن أراد أولياء المقتول قتلتهما أدوا دية كاملة وقتلوهما، وتكون الدية بين أولياء المقتولين، وإن أرادوا قتل أحدهما فقتلوه وأدى المتروك نصف الدية إلى أهل المقتول)<sup>(٤١)</sup>. وفي آخر: في عشرة اشتركوا في قتل رجل، قال: (يختار أهل المقتول فأيتهم شأؤوا قتلوا، ويرجع أولياؤه على

٣٦- الحاوي: ج ١٢ / ٢٧.

٣٧- الشريف المرتضى: الانتصار، ص ٥٣٣.

٣٨- (ظ): الجواهري جواهر الكلام، ١٢/٤٢، المغني ٩/٣٤٣، بداية المجتهد ٢/٣٩٩، البدائع ٧/٢٣٧.

٣٩- علي الطباطبائي: رياض المسائل ١٦/١٩٦.

٤٠- الغنية (الجوامع الفقهية): ٦١٩؛ التنقيح الرائع ٤: ٤٠٩.

٤١- الكافي ٧/ ٢٨٣، التهذيب ١٠: ٢١٧ / ٨٥٥، الوسائل ٢٩: ٤٢ أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٤.

الباقين بتسعة أعشار الدية)<sup>(٤٢)</sup> ونحوه الحسن والموثق<sup>(٤٣)</sup>. وأما الخبر: (إذا اجتمع العشرة على قتل رجل واحد حكم الولي أن يقتل أيهم شاؤوا، وليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد، إن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾<sup>(٤٤)</sup> وإذا قتل ثلاثة واحداً خير الولي أي الثلاثة شاء أن يقتل، ويضمن الآخرون ثلثي الدية لورثة المقتول)<sup>(٤٥)</sup>.

فمع قصور سنده عن الصحة وإن قرب منها بابن أبي عمير الذي أجمع على تصحيح ما يصح عنه العصابة شاذاً، لا يعترض به الأخبار السابقة؛ لما هي عليه من الاستفاضة، وصحة سند أكثرها، واعتبار باقيها، وإطباق الفتاوي عليها، ولذا حمله الشيخ تارة على التقية، قال: لأن في الفقهاء من لا يجوز ذلك، وأخرى على أن المراد أنه ليس له ذلك إلا بشرط أن يرد ما يفضل عن دية صاحبه، قال: وهو خلاف ما ذهب إليه قوم من العامة، وهو مذهب بعض من تقدم على أمير المؤمنين -عليه السلام-؛ لأنه كان يجوز قتل الاثنين وما زاد عليهما بواحد ولا يرد فضل ذلك، وذلك لا يجوز على حال<sup>(٤٦)</sup>. وهذان الحملان لا بأس بهما جمعاً وإن بُعدا، ولا سيما الأول منهما، كما نبه عليه غير واحد من الأصحاب<sup>(٤٧)</sup>، معللين بأنه خلاف المشهور بينهم؛ إذ أكثرهم ذهبوا إلى جواز قتل الجميع كما ذهب إليه أصحابنا، لكنهم لم يوجبوا ردّاً، بل جعلوا دم كلٍّ منهم مستحقاً للولي مجاناً، قالوا: فالأولى حمله على الاستحباب، ولا بأس به أيضاً<sup>(٤٨)</sup>.

قال الشهيد الثاني: في المسألة الثانية من كتاب الروضة البهية:

(الثانية لو اشترك في قتله جماعة) بأن القوه من شاهق، أو في بحر. أو جرحوه جراحات مجتمعة، أو متفرقة ولو مختلفة كمية وكيفية فمات بها (قتلوا به) جميعاً إن شاء الولي (بعد أن يرد عليهم ما فضل عن ديته) فيأخذ كل واحد ما فضل من ديته عن جنايته - بأن كانوا خمسة فقتلوا جميعاً قصاصاً عن المقتول فحصة كل واحد من دية المقتول تساوي مائتي دينار فإذا قتلهم الولي جميعاً يجب عليه أن يدفع إلى ولي كل واحد من هؤلاء ثمانمائة دينار. فيصير مجموع المدفوع للأولياء أربعة آلاف دينار - (وله قتل البعض فيرد الباقيون) من الدية (بحسب جنايتهم - فلو قتل ولي المقتول أحد القتاتلين، دون الآخرين وجب على الآخرين بنسبة حصتهم من الدية وهو مائتا دينار فيدفع ثمانمائة دينار لولي المقتول الذي قتل قصاصاً - فإن فضل للمقتولين فضل) عما رده شركاؤهم (قام به الولي) - لو قتل الولي اثنين من الخمسة. فيجب عليه أن يدفع إلى وليهما ألفاً وستمائة دينار. فالستمائة يأخذها من الثلاثة الباقين، والألف يعطيها هو.

٤٢- الكافي ٧: ٢٨٣ / ١، الفقيه ٤: ٨٦ / ٢٧٦، التهذيب ١٠: ٢١٨ / ٨٥٧، الإستبصار ٤: ٢٨١ / ١٠٦٧، الوسائل ٢٩: ٤٢ أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٣.

٤٣- الكافي ٧: ٢٨٣ / ٤، الفقيه ٤: ٨٥ / ٢٧٤، التهذيب ١٠: ٢١٧ / ٨٥٤، الإستبصار ٤: ٢٨١ / ١٠٦٤، الوسائل ٢٩: ٤٣ أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٦.

٤٤- الاسراء: ٣٣.

٤٥- الكافي ٧: ٢٨٤ / ٩، التهذيب ١٠: ٢١٨ / ٨٥٨، الإستبصار ٤: ٢٨٢ / ١٠٦٨، الوسائل ٢٩: ٤٣ أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٧ و ٨. وفي الجميع: إذا اجتمع العدة.

٤٦- الاستبصار ٤: ٢٨٢.

٤٧- منهم الشهيد في المسالك ٢: ٤٦٠.

٤٨- علي الطباطبائي: رياض المسائل ١٦/ ١٩٨.

فلو اشترك ثلاثة في قتل واحد واختار وليه قتلهم أدى إليهم ديتين يقتسمونها بينهم بالسوية فنصيب كل واحد منهم ثلثا دية ويسقط ما يخصه من الجناية وهو الثلث الباقي. ولو قتل (ولي المقتول) اثنين أدى الثالث ثلث الدية عوض ما يخصه من الجناية ويضيف الولي إليه - أي الى الثلث - دية كاملة، ليصير لكل واحد من المقتولين ثلثا دية. وهو - ثلثا الدية - فاضل ديته عن جنايته، ولأن الولي استوفى نفسين بنفس - واحدة - فيرد دية نفس - ألف دينار - ولو قتل واحد أدى الباقيان إلى ورثته ثلثي الدية ولا شئ على الولي. ولو طلب - أي ولي المقتول - الدية كانت عليهم بالسوية إن اتفقوا على أدائها وإلا فالواجب تسليم نفس القاتل. هذا كله مع اتحاد ولي المقتول، أو اتفاق المتعدد على الفعل الواحد - من القصاص أو الدية -، ولو اختلفوا فطلب بعضهم القصاص، وبعض الدية قدم مختار القصاص بعد رد نصيب طالب الدية منها - أي من الدية. والراد هو الولي الذي اختار القصاص. والمعنى: أن مختار القصاص يرد على مختار الدية مقدار نصيبه من الدية. فإن كان ولي المقتول اثنين فاختر أحدهما القصاص، والآخر الدية يدفع مختار القصاص إلى أخيه خمسمائة دينار -، وكذا لو عفا البعض إلا أن الرد هنا على القاتل. وستأتي الإشارة إليه.

وقال - رحمه الله - في المسئلة الثالثة:

(الثالثة لو اشترك في قتله) أي قتل الذكر (امرأتان قتلتا به ولا رد) إذ لا فاضل لهما عن ديته - أي عن دية الرجل، لأن دية كل واحد منهما نصف دية الذكر. فديتهما معا مساوية لدية الرجل -، وله - أي لولي المقتول - قتل واحدة وترد الأخرى ما قابل جنايتها وهو ديتها<sup>(٤٩)</sup> ولا شئ للمقتولة (ولو اشترك) في قتله (خنثيان) مشكلان (قتلا به) إن شاء الولي كما يقتل الرجلان والمرأتان المشتركتان<sup>(٥٠)</sup> (ويرد عليهما<sup>(٥١)</sup> نصف دية الرجل بينهما نصفان)<sup>(٥٢)</sup> لأن دية كل واحد<sup>(٥٣)</sup> نصف دية رجل ونصف دية امرأة وذلك ثلاثة أرباع دية الرجل<sup>(٥٤)</sup> فالفاضل لكل واحد<sup>(٥٥)</sup> من نفسه عن جنايته ربع دية الرجل<sup>(٥٦)</sup>. ولو اختار قتل أحدهما رد عليه ربع دية<sup>(٥٧)</sup> هو ثلث ديته<sup>(٥٨)</sup> ودفع الباقي<sup>(٥٩)</sup> نصف دية الرجل<sup>(٦٠)</sup> فيفضل للولي ربع ديته<sup>(٦١)</sup>. (ولو اشترك) في قتل الرجل (نساء قتلن) جمع إن شاء الولي (ويرد

٤٩ - وهو ديتها كاملة التي تساوي نصف دية الرجل فتعطي للولي.

٥٠ - في قتل الرجل الواحد.

٥١ - أي على وليهما.

٥٢ - أي لكل واحد منهما ربع الدية وهي مائتان وخمسون دينارا.

٥٣ - أي دية كل واحد من الخنثيين المقتولين قصاصا.

٥٤ - وهي سبعمائة وخمسون دينارا، لأن نصف دية الرجل خمسمائة دينارا، ونصف دية المرأة مائتان وخمسون دينارا، فالجموع سبعمائة وخمسون دينارا.

٥٥ - أي لكل واحد من الخنثيين المقتولين قصاصا.

٥٦ - فربع دية الرجل مائتان وخمسون دينارا، فالجموع خمسمائة دينارا.

٥٧ - أي ربع دية الرجل وهي مائتان وخمسون دينارا.

٥٨ - أي هذا الربع ثلث دية الخنثى.

٥٩ - أي الآخر الذي لم يقتل ولم يقتص منه.

٦٠ - وهي خمسمائة دينارا.

٦١ - أي للولي ربع دية الرجل وهي مائتان وخمسون دينارا. حيث إن الولي قتل واحدا من الخنثيين فدفع لولي المقتول ربع دية الرجل وأخذ من الخنثى الثاني نصف دية الرجل فزاد له ربع دية الرجل.

عليهن ما فضل عن ديته<sup>(٦٢)</sup> فلو كن ثلاثا فقتلن رد عليهن دية امرأة<sup>(٦٣)</sup> بينهن بالسوية، أو أربعاً<sup>(٦٤)</sup> فدية امرأتين<sup>(٦٥)</sup> كذلك<sup>(٦٦)</sup> وهكذا<sup>(٦٧)</sup>. ولو اختار في الثلاث<sup>(٦٨)</sup> قتل اثنتين ردت الباقية<sup>(٦٩)</sup> ثلث ديته<sup>(٧٠)</sup>. بين المقتولتين بالسوية، لأن ذلك<sup>(٧١)</sup> هو الفاضل لهما عن جنايتهما. وهو<sup>(٧٢)</sup> ثلث ديتهما، أو قتل واحدة ردت الباقيتان على المقتولة ثلث ديتها<sup>(٧٣)</sup>. وعلى الولي<sup>(٧٤)</sup> نصف دية الرجل. وكذا قياس الباقي<sup>(٧٥)</sup>. (ولو اشترك) في قتل الرجل (رجل وامرأة) واختار الولي قتلها (فلا رد للمرأة) إذ لا فاضل لها من ديتها عما يخص جنايتها<sup>(٧٦)</sup> (ويرد على الرجل نصف ديته) لأنه الفاضل من ديته عن جنايته<sup>(٧٧)</sup> والرد (من الولي إن قتلها)، أو من المرأة لو لم تقتل، لأنه مقدار جنايتها. (ولو قتلت المرأة) خاصة فلا شئ لها<sup>(٧٨)</sup> و (رد الرجل على الولي نصف الدية) مقابل جنايته<sup>(٧٩)</sup>. هذا هو المشهور بين الأصحاب وعليه العمل. وللمفيد رحمه الله قول بأن المردود على تقدير قتلها يقسم بينهما أثلاثاً: للمرأة ثلثه<sup>(٨٠)</sup> بناء على أن جناية الرجل ضعف جناية المرأة لأن الجاني نفس ونصف نفس جنت على نفس<sup>(٨١)</sup> فتكون الجناية بينهما أثلاثاً بحسب ذلك<sup>(٨٢)</sup>. وضعفه ظاهر<sup>(٨٣)</sup>، وإنما هما نفسان جنتا على نفس فكان على كل واحدة نصف، ومع قتلها<sup>(٨٤)</sup> فالفاضل للرجل خاصة، لأن القدر المستوفى أكثر قيمة من جنايته بقدر ضعفه، والمستوفى من المرأة بقدر جنايتها فلا شئ لها كما مر<sup>(٨٥)</sup>. وكذا على تقدير قتله<sup>(٨٦)</sup> خاصة.

٦٢- أي عن دية الرجل المقتول.

٦٣- وهي خمسمائة دينار.

٦٤- أي لو كن أربعاً في قتل الرجل فقتلن الولي

٦٥- وهي ألف دينار.

٦٦- أي تقسم هذه الدية بين أولياء النسوة المقتولات بالسوية.

٦٧- فلو كن ستاً فقتلن قصاصاً فعليه دية أربع نساء. ولو كن ثمانى فقتلن قصاصاً فعليه دية ست نساء. ولو كن عشرة

فقتلن قصاصاً فعليه دية ثمانى نساء.

٦٨- كالمثال الأول.

٦٩- أي التي لم تقتل.

٧٠- أي ثلث دية الرجل المقتول.

٧١- أي ثلث دية الرجل.

٧٢- أي الجناية.

٧٣- وهو سدس دية الرجل أي ٦ / ١٦٦ ٤ ديناراً.

٧٤- أي ردت المرأتان الباقيتان على الولي نصف دية الرجل وهي خمسمائة دينار.

٧٥- فلو كن أربعاً فقتل واحدة منهن ردت الثلاث الباقيات على المقتولة كل واحدة ربع ديتها، وعلى ولي المقتول نصف ديته ولو قتل اثنتين منهن ردت الباقيتان على كل واحدة ربع الدية ولا شئ لولي المقتول. وهكذا.

٧٦- لأن ديتها نصف دية الرجل فتشمل جنايتها التي هي النصف تمام ديتها.

٧٧- لأن ديته كاملة ويخص من جنايته نصف دية المقتول. فإذا قتله الولي فعليه أن يرد نصف ديته.

٧٨- لأن ديتها نصف دية الرجل.

٧٩- لأن جنايتها كانت بالنصف فله نصف ديته.

٨٠- أي ثلث المردود.

٨١- لأن الرجل نفس كاملة، والمرأة نصف نفس.

٨٢- أي بحسب كون الجاني نفساً ونصفها.

٨٣- لأن القول بأن المرأة نصف نفس لا دليل عليه.

٨٤- أي الرجل والمرأة القاتلان.

٨٥- في القول المشهور.

٨٦- أي القتل للرجل. فترد المرأة نصف الدية عليه.

وقال -رحمه الله- في المسئلة الرابعة:

(الرابعة لو اشترك عبيد في قتله) أي قتل الذكر الحر فلولي قتل الجميع، أو البعض، فإن قتلهم أجمع (رد عليهم ما فضل من قيمتهم عن دية إن كان) هناك (فضل ثم) على تقدير الفضل لا يرد على الجميع كيف كان بل (كل عبد نقصت قيمته عن جنايته<sup>(٨٧)</sup>، أو ساوت) قيمته جنايته (فلا رد له، وإنما الرد لمن زادت قيمته عن جنايته) ما لم تتجاوز دية الحر<sup>(٨٨)</sup> فتزد إليها<sup>(٨٩)</sup>. فلو كان العبيد ثلاثة قيمتهم عشرة آلاف درهم فما دون بالسوية وقتلهم الولي فلا رد<sup>(٩٠)</sup>، وإن زادت قيمتهم عن ذلك فعلى كل واحد ثلث دية الحر، فمن زادت قيمته عن الثلث رد على مولاه الزائد ومن لا فلا<sup>(٩١)</sup>.

وقال -رحمه الله- في المسئلة الخامسة:

(الخامسة لو اشترك حر وعبد في قتله فله) أي لوليه (قتلهما) معا (ويرد على الحر نصف دية) لأنها (الفاضل عن جنايته) (وعلى مولى العبد ما فضل من قيمته عن نصف الدية إن كان له فضل) ما لم تتجاوز دية الحر فتزد إليها<sup>(٩٢)</sup> (وإن قتل أحدهما فالرد على الحر من مولى العبد أقل الأمرين من جنايته<sup>(٩٣)</sup> وقيمة عبده) إن اختار قتل الحر، لأن الأقل إن كان هو الجناية وهو نصف دية المقتول فلا يلزم الجاني سواها، وإن كان هو قيمة العبد فلا يجني الجاني على أكثر من نفسه ولا يلزم مولاه الزائد. ثم إن كان الأقل هو قيمة العبد فعلى الولي اكمال نصف الدية لأولياء الحر.<sup>(٩٤)</sup> (والرد على مولى العبد من) شريكه (الحر) إن اختار الولي العبد (وكان له فاضل) من قيمته عن جنايته بأن تجاوزت قيمته نصف دية الحر، ثم إن استوعبت قيمته الدية<sup>(٩٥)</sup> فله جميع المردود من الحر<sup>(٩٦)</sup> وإن كانت أقل<sup>(٩٧)</sup> فالزائد من المردود عن قيمته بعد حط مقابل جنايته لولي المقتول. (وإلا) يكن له فضل بأن كانت قيمة العبد نصف دية الحر أو أنقص (رد) الحر عوض جنايته وهو نصف الدية (على المولى) إن شاء. هذا هو المحصل في المسألة<sup>(٩٨)</sup> وفيها أقوال آخر مدخولة<sup>(٩٩)</sup> (ومنه)<sup>(١٠٠)</sup> يعرف حكم اشتراك العبد والمرأة في قتل الحر

٨٧- أي عما يخصه من الجناية. مثلاً لو اشترك خمسة عبيد في قتل حر. وكانت قيمة أحدهم تساوي مائة دينار. والثاني مائة وخمسين، والثالث مائتين. وهكذا. فيخص كل واحد منهم من الجناية خمسها وهو مبلغ مائة دينار. فالذي تساوي قيمته أكثر من ذلك يستحق مولاه رد هذا الفضل. ومن ساوت قيمته مقدار جنايته فلا شيء له. وكذا الناقص.

٨٨- أي لم تتجاوز دية العبد دية الحر فلو كانت قيمته أكثر من ألف دينار لا يستحق هذا الأكثر. بل الفضل من جنايته إلى حد الألف فقط.

٨٩- أي دية العبد إلى دية الحر وهي ألف دينار.

٩٠- لأن دية الحر ألف دينار وهو يساوي عشرة آلاف درهم قيمة العبيد فلا فضل لهم عن دية الحر.

٩١- أي من لم تزد قيمته عن الثلث بأن ساوت، أو نقصت فلا شيء له.

٩٢- أي قيمة العبد لا تتجاوز دية الحر. فإذا زادت ترد إلى دية الحر.

٩٣- أي ما يخص جناية العبد وهو نصف دية المقتول.

٩٤- خلاصته: إن الولي لو اختار قتل الحر فلولي الحر نصف دية. وهذا النصف يجب رده من مولى العبد إلى ولي الحر إن كانت قيمة عبده أكثر، أو مساوية له. وإن كانت قيمته أقل دفع هذا الأقل. والباقي إلى أن يكمل النصف يجب على ولي المقتول رده.

٩٥- أي كانت قيمته ألف دينار.

٩٦- وهو مبلغ خمسمائة دينار.

٩٧- أي كانت قيمة العبد أقل من النصف.

٩٨- أي مسألة اشترك حر وعبد في قتل حر.

٩٩- أي فيها إشكال.

(وغير ذلك) من الفروض كاشتراك كل من الحر والعبد والمرأة مع الخنثى واجتماع الثلاثة وغيرها. وضابطه: اعتبار دية المقتول<sup>(١٠١)</sup> إن كان حراً. فإن زادت عن جنايته دفع إليه الزائد، وإن ساوت، أو نقصت اقتصر على قتله، وقيمة العبد كذلك ما لم تزد عن دية الحر<sup>(١٠٢)</sup> ورد الشريك الذي لا يقتل ما قابل جنايته من دية المقتول<sup>(١٠٣)</sup> على الشريك، إن استوعبت فاضل ديته أو قيمته للمردود، وإلا رد الفاضل<sup>(١٠٤)</sup> (٤) إلى الولي. وكذا القول لو كان الاشتراك في قتل امرأة، أو خنثى، ويجب تقديم الرد على الاستيفاء في جميع الفروض<sup>(١٠٥)</sup>.

يتبين أن الامامية ترى قتل الجماعة بالواحد إلا أنه يلزم ولي الدم إذا اختار القصاص من الجماعة أن يرد عليهم ما فضل عن ديته، فيأخذ كل واحد من القتلة ما فضل من ديته عن جنايته، وله قتل البعض فيرد الباقيون من الدية بحسب جنايتهم، فإن فضل للمقتولين فضل عما رده شركاؤهم قام به الولي، فلو اشترك ثلاثة في قتل واحد واختار وليه قتلهم أدى إليهم ديتين يقتسمونهما بينهما بالسوية، فيصيب كل واحد منها ثلثا الدية ويسقط ما يخصه من الجناية وهو الثلث الباقي، ولو قتل اثنين أدى الثالث ثلث الدية عوض ما يخصه من الجناية، ويضيف الولي إليه دية كاملة ليصير كل واحد من المقتولين ثلثا دية وهو فاضل ديته عن جنايته، ولأن الولي استوفى نفسين بنفس فيرد دية نفس، ولو قتل واحدا أدى الباقيان إلى ورثته ثلثي الدية، ولا شيء على الولي، ولو طلب الدية كانت عليهم بالسوية إن اتفقوا على أدائها، وإلا فالواجب تسليم نفس القتال، هذا مع اتحاد ولي المقتول، أو اتفاق المتعدد على الفعل الواحد، ولو اختلفوا فطلب بعضهم القصاص وبعض الدية قدم مختار القصاص بعد رد نصيب طالب الدية منها، وكذا لو عفا البعض إلا أن الرد هنا على القتال

## المبحث الثالث: مسألة قتل الجماعة بالواحد عند المذاهب الإسلامية

### الأخرى

اتفقت المذاهب الإسلامية الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية على أن الجماعة تُقتل بالواحد إذا قتلوه عمدا وعدوانا، يستوي في ذلك أن يقتلوه بمحدد<sup>(١٠٦)</sup> أم بغيره، مع اعتبار مخالفة الحنفية في القتل بغير المحدد ويستوي فيه كذلك أن يقتلوه إلقاء من شاهق أو في بئر أو في بحر أو بحجر ثقيل أو يخنقوه خنقا أو غير ذلك من صور القتل ولا يؤثر في وجوب القود عليهم ما لو تفاضلت جراحاتهم في العدد

١٠٠- أي من الحكم المذكور في العبد والحر.

١٠١- أي يلحظ دية الذي قتل قصاصا.

١٠٢- إن ساوت جنايته، أو نقصت عنها فلا شيء له. ولكن إن زادت قيمته عن جنايته وكانت الزيادة فوق دية الحر فالمردود عليه إنما هو التفاوت ما بين جنايته إلى دية حر. دون ما زاد.

١٠٣- أي الذي قتل قصاصا.

١٠٤- أي رد الفاضل عن جناية الذي يراد قتله.

١٠٥- الشهيد الثاني: الروضة البهية ٣٨/١٠.

١٠٦- أي بمحدد.

والفحش والأثرش، ويستوي فيه أيضا أن يكون عدد القتلة الجناة قليلاً أو كثيراً كأن يكونوا ثلاثة أو عشرة (١٠٧).

اتفق العلماء في وجوب القصاص في هذه المسألة إلا أنهم يتفاوتون في اشتراط انزال القصاص بالجماعة التي تشترك على قتل الواحد.

فالأحناف يوجبون انزال القصاص بهم بإطلاق، وكيفما كان حجم الجراحات أو تأثيرها، إلا أن تكون خفيفة هينة وغير مؤثرة فلا تعتبر.

والشافعية والحنبلية يشترطون لانزال القصاص بهم: أن يجني كل منهم جناية لو انفرد بها وجب عليه عليه القصاص.. وذلك كما لو كان الجرح بليغا ومن شأنه أن يؤدي الى الهلاك، ودليلهم في ذلك (الاجماع والقياس والمصلحة).

أما الإجماع، فقد جاء في المغني لابن قدامة: (ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم روى سعيد بن المسيب<sup>(١٠٨)</sup> أن عمر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو تملا عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعا، وعن علي - عليه السلام - أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلا وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف فكان إجماعا...)(١٠٩).

وأما القياس: فهو أن عقوبة القصاص تجب للواحد على الواحد فهي اذن تجب للواحد على الجماعة كحد القذف، فلو قذف كثيرون واحدا وجب له الحد على الكثيرين<sup>(١١٠)</sup>.

وأما المصلحة: فهي أن القتل يقع غالبا على سبيل التعاون والاجتماع من القتل ومن خلال تمألؤ بين فريق من الناس فلو لم يشرع فيه القصاص وهو على هذه الصورة من الاجتماع على القتل لانسد باب القصاص، ولتمكن الجناة والقتلة من حشد أنفسهم والاتفاق فيما بينهم لإزهاق نفس بريئة من غير أن ينالهم بسبب ذلك عقابه وفي ذلك تفويت لما شرع القصاص من أجله وهو حفظ الأرواح وصون الحياة من العابثين والسفاحين ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١١١)</sup>.

يتبين أن هذا النوع من القصاص قد شرع حقنا للدماء البريئة أن تسفك بغير حق فلو لم يجب القصاص عند الاشتراك والاجتماع على جريمة القتل لتهيئت فرصة قتل الأبرياء بغير حق بالاستعانة بدوي النفوس الضعيفة لقتلهم واتخذها ذريعة في سفك الدماء وهو في مأمن من القصاص<sup>(١١٢)</sup>.

١٠٧- (ظ): الشافعي: الأم ٣١١/٨، تحفة الفقهاء ١٠٠/٣، بداية المجتهد ٢/٣٩٩-٤٠٠، الهداية ٤/١٦٨، الشرح الصغير للدردير ٢/٣٨٥، الكافي ٩/٣، المدونة ٤/٤٩٧، حاشية الخرشي على مختصر خليل ١٠/٨.

١٠٨- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، القرشي المدني، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه، سمع أمير المؤمنين عليا - عليه السلام - وعثمان، وسعد بن أبي وقاص، وأبا هريرة، وزيد بن ثابت، وأم سلمة، وعائشة، وروى عنه الزهري، وقتادة، يحيى بن سعيد الأنصاري. ولد لستين مضتا من خلافة عمر. مات سنة ٩٤ هـ بالمدينة. أنظر: سير أعلام النبلاء ٤: ٢١٧ / ٤٦٩، تهذيب التهذيب ٤: ٧٤ / ١٤٥، وفيات الأعيان ٢: ٣٧٥ / ٢٦٢، الجرح والتعديل ٤: ٥٩ / ٢٦٢، تذكرة الحفاظ ١: ٥٤ / ٣٨، حلية الأولياء ٢: ١٦١ / ١٧٠.

١٠٩- (ظ): ابن قدامة: المغني، ٩/٣٦٧.

١١٠- (ظ): م.ن، وعبد الرحمن بن قدامة: الشرح الكبير، ٩/٣٣٥، البهوتي: كشف القناع ٥/٦٠٦.

١١١- البقرة: ١٧٩.

١١٢- (ظ): بدائع الصنائع ٧/٢٣٨، مغني المحتاج ٤/٢٠، المغني ٧/٦٧١-٦٧٢، بداية المجتهد ٢/٤٠٠، حاشية الخرشي على مختصر خليل وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي ٨/١٠.

هذا مذهب جمهور أهل العلم وهو مروي عن الإمام علي -عليه السلام- وعمر والمغيرة ابن شعبة<sup>(١١٣)</sup> وابن عباس<sup>(١١٤)</sup> وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري<sup>(١١٥)</sup> وعطاء<sup>(١١٦)</sup> وقتادة<sup>(١١٧)</sup> والثوري<sup>(١١٨)</sup> والأوزاعي<sup>(١١٩)</sup> وإسحق<sup>(١٢٠)</sup> وأبو ثور<sup>(١٢١)</sup>.

بينما ذهب آخرون إلى عدم قتل الجماعة بالواحد وهو قول ابن الزبير<sup>(١٢٢)</sup> والزهراني<sup>(١٢٣)</sup> وابن سيرين<sup>(١٢٤)</sup> وداود بن علي الظاهري<sup>(١٢٥)</sup> وابن المنذر<sup>(١٢٦)</sup> وهو رواية عن أحمد بن حنبل وقد نفى هؤلاء

١١٣- المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن قيس الثقفي، أسلم عام الخندق، ولده عمر بن الخطاب البصرة، ولم يزل عليها حتى شهد عليه بالزنا، فعزله، ثم ولده الكوفة، وأقره عثمان عليها، روى عن النبي -ﷺ- وعنه أبو أمامة الباهلي وقيس بن أبي حازم، ومسروق، ونافع. مات سنة ٥٠ هـ. أنظر: أسد الغابة ٤: ٤٠٦، الإصابة في تمييز الصحابة ٣: ٤٥٢ / ٨١٧٩، تهذيب التهذيب ١٠: ٢٣٤ / ٤٧٣٠، سير أعلام النبلاء ٣: ٢١.

١١٤- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو العباس القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله -ﷺ-، وكان يسمى البحر، لسعة علمه، وحبر الأمة، وجاء عن النبي -ﷺ-: (لكل شئ فارس وفارس القرآن عبد الله بن عباس) والأخبار الدالة على مدحه وملازمته للإمام علي ومن بعده للإمامين الحسن والحسين -عليه السلام- كثيرة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ومات بالطائف سنة ٦٨ هـ أنظر: سفينة البحار ٢: ١٥٠، معجم رجال الحديث ١٠: ٢٢٩ / ٦٩٤٣، وفيات الأعيان ٣: ٦٢، أسد الغابة ٣: ١٩٢، رجال الطوسي ٢٢ / ٦ و ٤٦ / ٣.

١١٥- أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى الأنصار. وأمه خيرة مولاة أم سلمة. روى عن أبي بن كعب، وسعد بن عباد، وعمر بن الخطاب، ولم يذكرهم، وعن ثوبان وعمار بن ياسر وغيرهم. وروى عنه حميد الطويل وقتادة وعطاء بن السائب وغيرهم. مات سنة (١١٠ هـ). طبقات الفقهاء: ٦٨ وتهذيب التهذيب ٢: ٢٦٣، ومروءة الجنان ١: ٢٢٩، وشذرات الذهب ١: ١٣٦.

١١٦- عطاء بن أبي رباح، مفتي أهل مكة ومحدثهم، ولد في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة عمر، وكان أسود مفلفلا، فصيحاً كثير العلم، من مولدي الجند. عده ابن حزم ممن ثبت على تحليل المتعة. (تذكرة الحفاظ: ٨٩، المحلى ٩: ٥١٩) ١١٧- أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، كان ذا علم في القرآن والحديث والفقه، وكان يقول بشئ من القدر ثم رجع عنه، وقال: ما نسيت شيئاً قط. ثم قال: يا غلام ناولني نعلي، قال: نعلك في رجلك مات بالبصرة سنة ١١٧ هـ (معجم الأدباء: ١٧ / ٩ - ١٠).

١١٨- أبو عبد الله، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، الكوفي، روى عن أبيه وأبي إسحاق الشيباني، وأبي إسحاق السبيعي وعبد الملك بن عمير وغيرهم. وروى عنه جمع كثير، منهم: جعفر بن برقان، وخصيف بن عبد الرحمن وابن إسحاق. مات سنة ١٦١ هـ هجيرة. أنظر طبقات الفقهاء: ٦٥، وتهذيب التهذيب ٤: ١١١.

١١٩- أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد، كان من فقهاء الشام وقرائهم. وكان سبب موته أنه كان مرابطاً ببيروت، فدخل الحمام فزلق فسقط وغشي عليه ولم يعلم به أحد حتى مات، وذلك سنة سبع وخمسين ومائة. (الثقات لابن حبان ٧: ٦٢)

١٢٠- أبو يعقوب إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد الخنظلي المروزي نزيل نيسابور، سمع جرير بن عبد الحميد الرازي، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وأبا معاوية، وعبد الرزاق بن همام وطبقتهم، وروى عنه محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو عيسى الترمذي، وخلق يطول ذكرهم، ولد سنة ١٦٦ هـ توفي سنة ٢٣٨ هـ أنظر: العبر ١: ٤٢٦، طبقات الفقهاء للشيرازي: ٧٨، تذكرة الحفاظ ٢: ٤٣٣ / ٤٤٠، تاريخ بغداد ٦: ٣٤٥ / ٣٣٨١.

١٢١- أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي ويكنى أبا عبد الله أيضاً، كان على مذهب أهل الرأي حتى قدم الشافعي العراق فاختلف إليه واتبعه، حدث عن سفيان بن عيينة، وأبي معاوية، ووكيع وطبقتهم، وعنه أبو داود، وابن ماجه، ومحمد بن إسحاق وخلق، مات في صفر سنة ٢٤٠ هـ. أنظر: تذكرة الحفاظ ٢: ٥١٢ / ٥٢٨، تاريخ بغداد ٦: ٦٥ / ٣١٠٠، ميزان الاعتدال ١: ٢٩ / ٨، وفيات الأعيان ١:

١٢٢- هشام بن عروة ابن الزبير بن العوام القرشي أبو المنذر، المدني روى عنه: أبان بن يزيد العطار، وإبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي وغيرهم، مات سنة (١٤٧). تهذيب الكمال: ٣ / ٢٣٢ رقم ٦٥٨٥.

١٢٣- أبو بكر محمد بن سيرين البصري، كان له يد طولى في تأويل الرؤيا، وكان أبوه عبداً لأنس بن مالك، وكان بينه وبين الحسن البصري من المنافرة ما هو مشهور، توفي سنة ١١٠ هـ (الكنى والألقاب: ١ / ٣٠٨).

١٢٥- ترجمته في: فهرست ابن النديم ٣١٧، ذكر أخبار أصبهان ١ - ٣١٢، تاريخ بغداد ٨ - ٣٦٩ برقم ٤٤٧٣، طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٢، وغيرها.

جواز قتل الجماعة بالواحد وقالوا: بل يُقتل منهم واحد، ويؤخذ من الباقي حصصهم من الدية لأن كل واحد منهم مُكافئ للقتيل فلا يجوز استيفاء أبدال كثيرة بِمُبدل واحد، مثلما لا تجب ديات كثيرة لقتيل واحد فضلا عن أن ذلك يخالف ظاهر النص من الكتاب الحكيم وهو قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١٢٧)</sup>، وظاهره يشير أن كل نفس تقابلها نفس واحدة لأنفس كثيرة<sup>(١٢٨)</sup>.

والقول الأول هو الراجح، لما اتضح من الأدلة المستفيضة والتي تُرجي بسلامة الحكم بهذا النوع من القتل الذي تصان معه الأرواح وتزجر به النفوس الفاسدة كيلا تعبت في الأرض شرا وقتلا ما لم يؤخذ علما يديها بالقمع والشدة والاستئصال، حتى ولو اتحدت أو اجتمعت على الشر والقتل.

وبناء على ذلك كله فإن الجراحات لو كانت مجتمعة (حدثت في آن واحد) فإنه لا يعتبر فيها العدد ولا مدى التأثير إلا أن تكون خفيفة كخدش فلا تعتبر كما هو واضح وبذلك فإن اجتماع الجراحات يوجب القصاص على المشتركين ولا يشترط في ذلك أن تتساوى هذه الجراحات لافي العدد ولا في مدى التأثير لأن ذلك غير مستطاع علمه فلو جرحه أحدهم جرحا وجرحه الآخر مائة، أو جرحه أحدهم جرحا بليغا والآخر جرحا دون الأول، ثم مات المرحوم كان كلاهما في القصاص سواء بمعنى أنهما يستويان في استحقاق القصاص على الرغم من التفاوت في الجراحات عددا ونوعا وذلك لأن الجرح له سارية في البدن وقد يموت المرحوم من جرح واحد ولا يموت من جراحات وبذلك لا يمكن أن يضاف القتل الى واحد بعينه ولا يمكن اسقاط القصاص ايضا فوجب (القصاص) على الجميع.

لكن لو كانت الجراحات على التعاقب فإن القصاص يكون على صاحب الجرح المدفوف<sup>(١٢٩)</sup>، الذي تزهق به النفس وعلى صاحب الجرح الأخف ما يستوجب من عقوبة كما لو كانت قصاصا في الطرف أو أرشا أو نصف دية وهذا القول من تصنيف الحنفية.

ومن تطبيقاته: ما لو شق رجل بطن انسان، ثم حرّ آخر عنقه فمات وجب القصاص على ذلك الذي حرّ العنق لأنه هو القاتل لا الشاق فإن المجني عليه قد يعيش بعد شق بطنه ولو مدة وجيزة يتكلم فيها ويوصي أو يتوب أو نحو ذلك من التصرف، لكنه لو شقه شقا بليغا لا يتصور معه العيش، بل بقي بعده في عمرة الموت والاضطراب فإن القصاص بذلك على الذي شقه لا الذي حرّ عنقه، وإن كان عليه التعزير لارتكابه جناية لأحد لها مقدور.

١٢٦- إبراهيم بن المنذر أبو إسحاق الحازمي الأسدي، المدني، روى عن مالك، وسفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم وطبقتهم، وعنه البخاري، وابن ماجة، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي وآخرون، مات سنة ٢٣٦ هـ أنظر: تذكرة الحفاظ ٢: ٤٧٠ / ٤٨٢، ميزان الاعتدال ١: ٦٧ / ٢٢٢ تهذيب التهذيب ١: ١٤٥ / ٣٠٠.

١٢٧- المائدة: ٤٥.

١٢٨- المغني: ٦٧١/٧، بداية المجتهد ٢/ ٤٠٠.

١٢٩- المدفوف: من ذف الشيء يذف أي أسرع يسرع، وذفيف أي سريع والجرح المدفوف هو البليغ يفضي الى الموت بسرعة وفي

يقين.

والشاق مُعْتَبَرٌ هنا قاتلاً، وكذلك لو جرحه جراحة مُثْنَنَةً لا يعيش معها عادة ثم جرحه آخر جراحة أخرى كان القصاص على المُثْنِنِ لأنه القاتل حقيقة فقد أتى بفعل مؤثر نفوت معه حياة المجني عليه عادة (١٣٠).

أما الشافعية والحنبلية فإنهم لا يفرقون مثل هذه التفرقة ولكنهم يتفقون مع الحنفية في المضمون والتفصيل فالخلاف بذلك شكلي والحصيلة واحدة.

وذلك كما لو قطع يده من الكوع وقطعه آخر من المرفق فمات المجني عليه كان القاطعان في وجوب القصاص سواء لأن الجرحين كليهما حصل الزهوق عقيبهما وفي هذه الحالة فإن ولي القتل بالخيار بين أن يقتل الاثنين أو يعفو عنهما مطلقاً أو يعفو على الدية: أما عن أحدهما أو كليهما معا فإن كان القتل بجراحات متعددة بتعدددهم وزعت الدية عليهم باعتبار عدد رؤوسهم لا باعتبار عدد الجراحات من كل واحد ولا باعتبار التفاوت بين الجرح والجرح من حيث الفداحة والتأثير لأن ذلك لا ينضبط وقد تزيد نكاية الجرح الواحد على جراحات كثيرة.

أما إن كان القتل بالضرب وزعت الدية على عدد الضربات لأنها يمكن أن تنضبط وهي لا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات.

أما لو قطع أحدهما يد المجني عليه ثم ذبحه آخر فمات، أو شق صدره وأخرج منه قلبه، أو شق بطنه وابان أحشاءه كان على قاطع اليد ما عليه من الضمان كما لو كان نصف دية أو أرشاً وكان اثاني هو القاتل لأن فعلته كبيرة قطعت سراية الفعلة الأولى وهي قطع اليد فصار كما لو اندمل القطع ثم قتله. وإن قطع أحدهما حلقومه مريئه أو شق بطنه وأخرج حشوته ثم حز الآخر رقبته فالقاتل هو الأول لأنه لا تبقى بعد جنايته حياة مستقرة وإنما يتحرك حركة مذبوح ولهذا يسقط كلامه في الاقرار والوصية والاسلام والتوبة، وإن أجافه (١٣١) جائفة يتحقق الموت منها إلا أن الحياة فيه مستقرة ثم قتله الآخر كان القاتل هو الثاني، لأن حكم الحياة باق. (١٣٢).

أما المالكية، فهم متفقون مع جماهير العلماء في مبدأ القصاص من الجماعة للواحد لكنهم مع ذلك يوجبون القصاص ضمن التفصيل الآتي:

أولاً: إذا لم تتميز الضربات من الضاربين من حيث شدتها أو عددها وجب القصاص على الضاربين جميعاً.

ثانياً: إذا تميزت الضربات لكنها تساوت فانه يجب القصاص كذلك على الجميع لأن الضاربين متساوون في الضربات من حيث الكم والنوع ولا معنى لنزال القصاص دون الآخرين.

١٣٠- بدائع الصنائع ٨/ ٢٣٨-٢٣٩.

١٣١- أجافه: من الجائفة، وهي الجراحة تصل الجوف (ط): الفيومي: المصباح المنير ١/ ١٢٥.

١٣٢- مغني المحتاج ٤/ ٢٠، النووي: المجموع ١٨/ ٣٦٨، المغني ٧/ ٦٧٣، الكافي ٣/ ٢١.

ثالثاً: إذا تميزت الضربات من حيث الشدة أو العدد ولم يعلم الأقوى ضرباً أو الأشد تأثيراً في الإزهاق قُتِلَ الجميع، أما إذا عُلِمَ الأقوى ضرباً قُدِمَ للقصاص دون غيره وذلك كله في التماثل<sup>(١٣٣)</sup>، المسبق من الجماعة على القتل.

رابعاً: مجرد التماثل موجب لقتل الجميع والمقصود بالتماثل هنا: الاجتماع والتعاون على القتل مع سبق القصد من الجميع.

وعلى هذا إذا وقع الضرب من بعض المتماثلين أو من واحد دون الآخرين على أنه إذا لم يباشره هو لم يتركه الآخرون وجب القصاص عليهم جميعاً لمجرد التماثل<sup>(١٣٤)</sup>.

يتبين أن موقف المذاهب الإسلامية غير الامامية من قتل الجماعة بالواحد انقسم على رأيين: الأول: يرى فريق من الفقهاء عدم قتل الجماعة بالواحد، إلا أن فريقاً منهم يرى إيجاب الدية فقط، وقد حكى هذا عن الإمام أحمد في رواية، وهو قول ابن الزبير والزهرى وابن سيرين وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك وربيعة وداود بن المنذر، وحكاها ابن أبي موسى عن ابن عباس. ويروى عن معاذ بن جبل وابن الزبير وابن سيرين والزهرى أنه يقتل واحد منهم ويؤخذ من الباقي حصصهم من الديات. الثاني: تقتل الجماعة بالواحد: يرى جمهور الفقهاء "الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والزيدية والإمامية والإباضية"<sup>(١٣٥)</sup>، وهو المروي عن عمر وعلي والمغيرة بن شعبة وابن عباس، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وأبو سلمة وعطاء وقتادة والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور: "أن الجماعة إذا قتلت واحداً قتلت به قصاصاً، وقد استدلووا على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع والقياس.

## الخاتمة

١. القصاص منهج متبع في الأديان والشرائع السماوية بل وحتى الوضعية.
٢. وردت مفردة القصاص في سورتين هي: البقرة آية ١٤٩، وآية ١٧٨، ١٧٩، وسورة المائدة آية ٤٥.
٣. كذلك جاءت السنة المعصومية لتطبق هذا المفهوم في كثير من القضايا التي وجب فيها القصاص.
٤. مفهوم القصاص: فهو حكاية أمر واقع وجريان وجناية كما وقع، فيكتر على الجاني، ليعتبر المعترف.
٥. أجمع الفقهاء على قتل الجماعة إذا اشتركوا في قتل واحد بعد رد فاضل الدية.
٦. ولي الدم مخير بين القصاص والدية وله أن يعفو.
٧. كما له عفوها أو أخذ الدية منهما بالتنصيف أو يعفو عن أحدهما ويقتص من الآخر مع رد فاضل ديته، أو أخذ فاضل الدية من الجاني الآخر.
٨. للمذاهب الإسلامية الأخرى في المسألة أربعة أقوال هي:

١٣٣- التماثل والمماثلة: بمعنى المساعدة ومن قول لعلي: (ذلك ماقتلت عثمان ولا مالات على قتله) وتماثلوا على الأمر: اجتمعوا عليه (ظ): الرازي: مختار الصحاح، ص ٦٣١.

١٣٤- الشرح الصغير للدريز ٣٨٥٢ أسهل المدارك ١١٩/٣، حاشية الخرشى على مختصر خليل وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي ١٠/٨.

١٣٥- فرقة من الخوارج انتسبوا إلى عبد الله بن أبياض التميمي. الذي خرج في أيام مروان بن محمد وهم قوم من الحرورية زعموا أن مخالفهم كافر، وكفروا علياً أمير المؤمنين -عليه السلام- وأكثر الصحابة.

الأول: وهو قول أكثر الحنفية أن يقتل واحد منهما بدون الآخر لظاهر قوله تعالى: (النَّفْسِ بِالنَّفْسِ)، وجوابه ان النفس - كما عند المحققين - اسم جنس، وضع للماهيات، خلافا لمن قال بوضعه لفرد واحد لا على التعيين، فمدخول الألف واللام ماهية النفس، والماهية كلية تقابل ماهية أخرى، كما تضم المصاديق وتحقق بفرد وافراد، فلم يكن المقصود مقابلة فرد بآخر، كما ان الأحاديث الشريفة تفسر وتبين لنا مراد النفس في الآية الشريفة فليس المقصود نفس واحدة بنفس واحدة.

الثاني: الشافعي فصل في قوله، فإنه لو أورد القتل في زمن واحد فإنه يقتص منهما، وإذا كان في زمانين فيقتص من واحد ويأخذ من الآخر الدية، وجوابه بعد فرض انهما جزءا علّة، والمعلول لا يستند إلى الجزء الأخير بل يستند إليهما معا، فيقتص منهما مطلقا مع ردّ فاضل الدية.

الثالث: العفو عنهما مجّانا، وجوابه يمثل هذا يفتح باب الفساد وهو خلاف تشريع القصاص. الرابع: في خصوص عشرة أنفار لو اشتركوا في قتل فيقتص من أحدهم وجوابه لا فرق في ذلك بين القلة والكثرة. فإن الملاك واحد، فيحق للولي أن يقتص منهم مع ردّ فاضل ديتهم.

٩. ظاهر الروايات انه يأخذ نصف الدية من الجاني الثاني لو أراد قتل أحدهما، ولو أراد قتلهما فعلى الولي أن يرد فاضل دية كل واحد منهما إلى ورثتهما، فليل في الصورة الأولى كيف يؤخذ من الجاني الدية والحال الولي هو القاتل وهو السبب، وجوابه انما يرد هذا لو كان المباشر أقوى من السبب، ولكن هنا سبب القتل هو الجاني وهو أقوى من المباشر، وانما يقتص من المباشر للإذن الشرعي.

١٠. عند مطالبة القصاص منهما هل يلاحظ تقدّم الدية عليه أو بالعكس؟ ظاهر النصوص تقديم ردّ فاضل الدية على قصاصهما كرواية أبي مريم<sup>(١٣٦)</sup> في القطع، ومنها يستفاد الملاك وفيها كلمة (ثمّ) الدالة على التراخي ويعني ذلك أن يعطي فاضل الدية أولا، ثمّ يقتص منهما، وأنت خبر ان الباب باب التعبدات والرواية إنما وردت في القطع فيشكل تعدّي الحكم إلى القود، كما أنّه ليس كل (ثمّ) تدل على التراخي، وفي آخر الرواية ما يدل على عدم التراخي وعدم لزوم تقديم الدية على القصاص بل تدل على التخيير كما هو المختار.

١١. الواجبات الشرعية المخيرة بين خصال ككفارة من أفطر شهر رمضان متعمدا، انما يكون ترجيح أحدها بإرادة الفاعل

فالمرجح هو الإرادة كما عليه التحقيق، فلو كان التخيير بين قتل أحدهما فإن انتخاب أحدهما بإرادة ولي المقتول. نعم لو كان أحدهما من أهل الخير والصلاح وقد ارتكب هذا الخطأ فالأولى إبقاءه وقتل الآخر.

١٣٦- الوسائل ج ١٩ ص ١٤١ باب ٢٥ من أبواب قصاص الطرف حديث ١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر - (إسناده) في رجلين اجتماعا على قطع يد رجل قال: ان أحبّ أن يقطعهما أدّى إليهما دية يد أحد (فاقتسما ثمّ يقطعهما وان أحبّ أخذ منهما دية يد) قال: وان قطع يد إحداهما ردّ الذي لم يقطع يده على الذي قطعته يده ربع الدية. محمد بن الحسن بإسناده عن الحسن بن محبوب نحوه. وزاد: وان أحبّ أخذ منهما دية يد، ورواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب.

١٢. لو اشترك اثنان أو أكثر في قتل واحد بالآلات غير القتالة كالعصا، فلولي الدم حق الرجوع إليهم، فإنهم بمنزلة أجزاء العلة فيقتص منهم مع رد فاضل ديتهم، اللهم إلا أن يكون ضرب أحدهم أشد من الآخر، فينسب القتل إليه عرفاً فيقتص منه، أو تحصل الشبهة الدائرة للحدود فتأخذ الدية حينئذ. وعند بعض العامة: لو كانوا متواطئين على قتله فيقتص منهم، ولا قصاص لو اتفق ذلك ولم يقصدوا القتل، وقال بعضهم يعفى عنهم ولا قصاص، وهما معا كما ترى.

١٣. هل يشترط التساوي في الضربات كما وكيفاً؟ ظاهر إطلاق الأدلة عدم اشتراط التساوي، بل العمدة أن تكون الضربات أجزاء علة القتل، ولا فرق بين القليلة والكثيرة وبين الضعيفة والشديدة.

١٤. قد أشار المحقق الحلي وصاحب الجواهر إلى أنه يعتبر في تحقق عنوان الشركة في القتل أن يكون فعل كل واحد منهما مؤثراً في القتل حالة الانفرد، كما لو اشترك اثنان في دفع المجني عليه من جبل شاهق أو القائه في بئر أو إطعامه مسموماً، فلو فعل كل واحد منهما ذلك منفرداً فإنه يؤثر في موته، وحينئذ يتحقق معنى الشركة، ولكن هذا يتناقض مع التنبيه الرابع فان الضربات الضعيفة لو انفردت لما أثرت في الموت، اللهم إلا أن يقال ان الضربات كلها بمنزلة علة واحدة مركبة من اجزاء، والمعلول ينسب إلى اجزاء علته على حد سواء.

١٥. لو اشترك شخص مع حيوان في قتل، والحيوان تارة يكون مغري عليه من قبل صاحبه، وأخرى غير مغر، اما المغري عليه فقد مرّ الكلام فيه، فإنه كالسيف في يد الجاني فيتوجه القصاص عليه فان السبب أقوى من المباشر، واما إذا كان الحيوان عابراً فهمش على المجني عليه وأعانه آخر على قتله، فإن ولي الدم يستحق نصف الدية من الشخص، أو يقتص منه مع رد فاضل ديته إلى ورثته، وإذا كان الشخص مع حيوان مغري من قبل صاحبه فالولي يأخذ نصف الدية منه والنصف الآخر من صاحب الحيوان.

١٦. من القواعد الفقهية في هذا الباب قاعدة (لا يقاد المسلم بالكافر) لا اشتراط التساوي، ولا الأب بالابن دون العكس، ولا الرجل بالمرأة وهو محل خلاف، ولا المولى بالعبد، وغير ذلك. وحينئذ لو اشترك مسلم مع كافر ذمي في قتل المجني عليه وكان كافراً فإنه لا يقتص من المسلم، إنما يؤخذ نصف دية الكافر منه ويقتص من الكافر مع رد فاضل ديته الخاصة إلى ورثته. وكذا لو اشترك الوالد مع آخر في قتل ولده، فإنه لا يقتص من الوالد إنما يقتص من الآخر، إذا أراد الولي ذلك مع رد فاضل الدية، وكذا الكلام في الرجل والمرأة والعبد والمولى.

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- الجنايات في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون، حسن علي الشاذلي، ط ٢، دار الكتاب الجامعي، المكتبة الشاملة.

٢- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار. أبو جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠)، إعداد السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠.

- ٣- أخبار أصفهان لأبي نعيم (طبع لندن ١٩٣١ م).
- ٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، المكتبة الإسلامية (١٢٨٠ هـ. ق).
- ٥- أسهل المدارك، لأبي بكر بن حسن الكشناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- ٦- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤)، دار المعرفة، بيروت.
- ٧- الإنتصار، للسيد علي بن الحسين الموسوي، المعروف بالشراف المرتضى علم الهدى (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٨- الإصابة لابن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة، أوفست مكتبة المثنى بغداد (طبع ١٣٢٨ هـ. ق).
- ٩- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) تأليف أحمد بن يحيى المتوفى سنة ٨٤٠ ج ٥ ص ٢١٤ طبعة سنة ١٣٦٨ مطبعة السنة المحمدية / مصر
- ١٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ)، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٤٠٦ هـ
- ١١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن سعود الكاساني (م ٥٨٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ
- ١٢- تاريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٣- تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، ت ٥٣٩ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٣٧٤ هـ. ق).
- ١٥- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، الفاضل المقداد السيوري، ت ٨٢٦ هـ، مكتبة المرعشي، قم المقدسة.
- ١٦- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت.
- ١٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال - جمال الدين يوسف المزي - توفي ٧٤٢ - تحقيق بشار عواد - مؤسسة الرسالة. بيروت.
- ١٨- الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم البستي السجستاني، تحقيق، محمد عبد المعيد خان، ط ١، ١٣٩٣-١٩٧٣ م، دائرة المعارف العثمانية.
- ١٩- الجرح والتعديل للرازي، ط. حيدر آباد سنة ١٣٧١ هـ بترجمة سيف والقعقاع.
- ٢٠- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام. الشيخ محمد حسن بن باقر النجفي (م ١٢٦٦)، إعداد عدة من الفضلاء، الطبعة السادسة، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٨.
- ٢١- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي (طبع ١٤١٧ هـ. ق).
- ٢٢- شرح مختصر خليل للخرشي وبهامشه: حاشية العدوي (في الفقه المالكي) المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشي وبالهامش: حاشية أبي الحسن علي بن أحمد العدوي طبع بمطبعة: محمد أفندي مصطفى بمصر سنة الطباعة: 1306 هـ

- ٢٣- الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ الحداث الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، للشيخ المحدث يوسف بن أحمد البحراني (١١٠٧ - ١١٨٦)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم [بالأوفست عن طبعة النجف الأشرف].
- ٢٤- رجال الطوسي. أبو جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠)، النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، ١٣٨٠ هـ.
- ٢٥- سبل السلام، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت ١١٨٢ هـ، دار الريان، القاهرة.
- ٢٦- سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، للمحدث الشيخ عباس القمي، انتشارات فراهاني - طهران ١٣٦٣ ش.
- ٢٧- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢ - ٢٧٥)، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ٢٨- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة (٢٩ هـ) - دار إحياء التراث العربي - تحقيق أحمد محمد شاكر.
- ٢٩- سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، ت ٣٨٥ هـ، دار المحاسن، القاهرة.
- ٣٠- السنن الكبرى (سنن البيهقي)، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٤٤ هـ.
- ٣١- سير أعلام النبلاء: للذهبي (٧٤٨ هـ) - مؤسسة الرسالة - إشراف د. شعيب الارنؤوط - ط ٣ - ١٤٠٥ هـ جري.
- ٣٢- الشرح الصغير: أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ، بهامش بلغة السالك للصاوي.
- ٣٣- الشرح الكبير (المطبوع في ذيل المغني)، لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (م ٦٨٢)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. « لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (١٠٣٢ - ١٠٨٩). ٨ أجزاء في ٤ مجلدات، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩ - ١٩٨٨ م.
- ٣٥- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، لزين الدين بن علي العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (٩١١ - ٩٦٥)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- ٣٦- رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل، للسيد علي بن محمد علي الطباطبائي (١١٦١ - ١٢٣١)، دار الهادي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٣٧- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت (١٣٨٠ هـ. ق).
- ٣٨- طبقات الفقهاء: الشيرازي الشافعي، تحقيق، احسان عباس، ط ١٩٧٠ م، دار الرائد العربي، بيروت.
- ٣٩- عمدة القارئ، بدر الدين العيني، ت ٨٥٥ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٤٠ - غنية النزوع المطبوع ضمن الجوامع الفقهية: لأبي المكارم ابن زهرة، ط. مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، إيران، قم، عام ١٤٠٤ هـ.
- ٤١ - فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٢ - الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت.
- ٤٣ - الفقه على المذاهب الأربعة: عبد الرحمن الجزيري، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة، سنة ١٤٠٦ هـ، ق.
- ٤٤ - من لا يحضره الفقيه، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
- ٤٥ - الكافي، لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني (م ٣٢٩)، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ هـ.
- ٤٦ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي أبو عمر، تحقيق محمد أحمد ولد ماديد الموريتاني، ط ١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، مكتبة الرياض الحديثة.
- ٤٧ - كشف القناع، منصور بن يونس البهوتي، ت ١٠٥١ هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٨ - المصباح المنير: للفيومي، ط. دار الهجرة، إيران، قم، عام ١٤٠٥ هـ.
- ٤٩ - المبسوط. أبو جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠)، طهران، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ١٣٨٧ - ١٣٩٣ هـ.
- ٥٠ - المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٣١ - ٦٧٦)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٥١ - المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- ٥٢ - معجم رجال الحديث: للإمام أبي القاسم الخوئي - منشورات مدينة العلم - قم - ط ٣ - ١٤٠٣ هـ.
- ٥٣ - المدونة الكبرى، لمالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩)، مطبعة السعادة، مصر.
- ٥٤ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان (تاريخ الياضي). لأبي محمد عبد الله بن أسعد الياضي (ت ٧٦٨ هـ. ق)، دار الكتاب الاسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ. ق.
- ٥٥ - مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، لزين الدين بن علي العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (٩١١ - ٩٦٥)، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣ - ١٤١٩ هـ.
- ٥٦ - مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، للميرزا حسين النوري الطبرسي (١٢٥٤ - ١٣٢٠)، مؤسسة آل البيت - لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٥٧ - المسند، لأحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
- ٥٨ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي ٦١٦ - دار الفكر. بيروت

- ٥٩- المغني، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الشربيني الخطيب (م ٩٧٧)، دار الفكر، بيروت.
- ٦١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت (طبع ١٤١٦ هـ. ق).
- ٦٢- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني (م ٥٩٣)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٣- وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤)، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٦ هـ.